المقياس: القانون الدولي العام
المستوى: السنة الثانية ليسانس حقوق
الدكتورة: عائشة عبد الحميد

المحاضرة رقم 03:

سادسا- علاقة القانون الدولي العام بغيره:

ونحاول الإشارة في هذا الصدد إلى:

1. علاقته بالقانون الداخلي.
2. علاقته بالعلاقات الدولية

1. العلاقة بين القانون الدولي العام والقانون الداخلي:

إن دراسة العلاقة بين القانون الدولي العام، والقانون الداخلي تقتضي التعرض للنظريتين اللتين حاولتا تحديد تلك العلاقة، وهما نظرية ازدواج القانونين التي تنكر أية رابطة بين القانونيين، واستندت الأخرى إلى فكرة وحدة القانون التي تقول بوجود صلة وثيقة بين القانونين وتوجب تغليب إحداهما على قواعد الآخر عند التعارض ونحاول التعرض لكلا النظريتين في الآتي:

أ. **نظرية ازدواج القانونين(le Dualisme) :**

تعتبر هذه النظرية أن القانون الدولي والقانون الداخلي نظامين متساوين مستقلين ومنفصلين كل منهما عن الآخر ولا تداخل بينهما وأهم أنصارها "تربيل وانزلوتي" وهذه النظرية امتداد نظري للفقه الإرادي الذي يؤسس القوة الإلزامية للقانون على رضا الدول، ويبرر أنصار هذا الاتجاه إلى الاختلافات الكبرى بين القانونين ومنها:

1. اختلاف المصادر والأسس وطريقة التكوين التي يرتكز عليهما كل منهما.
2. اختلاف المخاطبين بقواعد القانونين.
3. اختلاف الأشخاص أو الهيئات التي تشرف على تطبيق كل منهما.
4. اختلاف طريقة الجزاء التي تطبق عند الإخلال بقواعد كل منهما.
5. اختلاف نطاق الصلاحيات التي تقيد الصلاحيات بقاعدة قانونه الداخلي.

ب. نظرية وحدة القانون:

تعتبر هذه المدرسة امتدادا للنظريات الموضوعية التي تبحث في أساس القوة الإلزامية لقواعد القانون الدولي، وتعتبر هذه النظرية أن كلا القانونين كتلة قانونية واحدة غير قابلة للتجزئة.

غير أن الكثير من الفقهاء يميلون إلى عدم ترجيح إحدى النظريتين المذكورتين على الأخرى، لأن كلاهما له سلبيات وإيجابيات فمن المبالغة القول بأن القانونين مستقلان تماما كلاهما عن الآخر. ذلك أن هناك مواطن التلاقي والتكامل وهناك مواطن الانفصال والاختلاف بين القانونين.

وعليه نحاول الإشارة إلى مظاهر التباين والتكامل بين القانونين.

1. مظاهر التباين بين القانون الدولي والقانون الداخلي:

- باستطاعة السلطة الحاكمة أن تلغي أو تعدل قاعدة قانونية داخلية ولكنها لا تستطيع أن تلغي أو تعدل قاعدة من قواعد القانون الدولي العام إلا إذا تم التغير برضا بقية الدول
- ليس باستطاعة القانون الدولي، إلغاء قاعدة داخلية متعارضة مع قواعده بل يتم ذلك بالطرق التشريعية الداخلية.

- أن صفتي الديمومة والإلزام اللتين يتصف بهما النظام القضائي الوطني لم يعرفهما القضاء الدولي إلا منذ عهد قريب.
- هناك تفاوت كبير في الأهمية بين الأشخاص الذين يهتم بهم كل من القانونين الدولي والداخلي.

2. مظاهر التكامل بين القانون الدولي والقانون الداخلي:

هناك عدة مظاهر تكامل نلمسها في المظاهر التالية:

نجد أن معظم تشريعات الدول الحديثة تشير إلى التزامها بالقانون الدولي والمواثيق والتشريعات الدولية، وتشير إلى ذلك خاصة في دساتيرها، بل وتحاول الدول بصورة عامة أن توفق بين قانونها الداخلي وقواعد القانون الدولي العام، بل أن بعض الدول عمدت إلى إدماج القانون الدولي في تشريعاتها الوطنية، فالمادة السادسة من دستور أمريكا تنص على أن "جميع المعاهدات التي أبرمتها أو ستبرمها الولايات المتحدة تعتبر القانون الأعلى لهذه الدولة وتنص المادة 32 من الدستور الجزائري الحالي:

"أن المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية تسمو على القانون."

أن القضاء الوطني يطبق بصورة عامة قواعد القانون الدولي إذا كانت لا تتناقض مع قوانينه الوطنية.

إن القوانين الداخلية لبعض الدول تحتوي على الكثير من القواعد الدولية وتتضمن كذلك على تفسيرات وشرح لهذه القواعد مثل تحديد عرض البحر الإقليمي وبيان حقوق الأجانب وواجباتهم وتعيين الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها المبعوثون الدبلوماسيون.